تدابير الإدارة التوعوية للحد من ظاهرة المخدرات
(دراسة مقارنة)

علي عبد الرزاق محمد
أ.د. محسن ملك افضلي
جامعة الاديان والمذاهب كلية القانون

Awareness management measures to reduce the drug phenomenon

researcher
Ali Abdul Razzaq Muhammad
Mr. Dr. Mohsen Malek Afzali
Email: lbdalrzaq948@gmail.com

الملخص

تشكل المخدرات ظاهرة غريبة تعصف بالمجتمعات وتسهم بشكل كبير في انحلال المجتمع وتدهور احواله لأسباب كثيرة قد يعود بعضها للمجتمع او الاسرة او الحالة الاقتصادية وغيرها من الاسباب الاخرى, ويترتب على ذلك اثار خطيرة على كافة المستويات بحيث ان انتشار هذه الظاهرة يدعو كافة المؤسسات في الدولة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة او مواجهتها, وتتعدد طرق المواجهة وما يهمنا هنا هي المواجهة التوعوية التي تتبعها الادارة لبث الافكار التي من خلالها يمكن محاربة ظاهرة المخدرات والحد منها بشكل كبير, وتحقق هذه الافكار فوائد كثيرة على الاسرة والمجتمع وبما يؤدي الى دحض او اندثار ظاهرة المخدرات قبل تفاقمها.**الكلمات المفتاحية :ظاهرة المخدرات – التدابير التوعوية – الادارة العامة – اسباب انتشار المخدرات – الدور الاعلامي .**

Summary

Drugs constitute a strange phenomenon that plagues societies and contributes greatly to the dissolution of society and the deterioration of its conditions for many reasons, some of which may be due to society, the family, the economic situation, and other reasons There are many methods of confrontation, and what concerns us here is the awareness-raising confrontation that the administration follows to disseminate ideas through which the drug phenomenon can be combated and greatly reduced.**Keywords** Drug phenomenon - awareness measures - public administration - causes of drug spread - media role

المقدمة

انتشرت خلال السنوات الاخيرة ظاهرة المخدرات في الكثير من الدول ومنها العراق ومصر ولبنان سواءً من حيث المتاجرة بها او الادمان عليها في المجتمع بشكل كبير لم يشهده العالم من قبل, ويكاد يكون العراق من اهم الدول التي تعرضت لظاهرة انتشار المخدرات واسهمت في انحلال المجتمع وانتشار ظاهرة الجريمة وارتكاب الافعال المخلة بالأخلاق والآداب العامة, وقد اتخذت الدولة الكثير من التدابير التي من شأنها مواجهة هذه الظاهرة على كافة المستويات الداخلية والخارجية منهاولعل من اهم تلك التدابير ما يعرف بالتدابير التوعوية التي يمكن ان تقوم بها الادارة بشكل مستمر وعلى نطاق واسع سواءً بالنسبة لموظفيها والعاملين لديها او بالنسبة للأفراد الاخرين من خلال الندوات المستمرة وطبع النشرات وغيرها من الوسائل الاخرى التي تسهم في الحد من هذه الظاهرة, ويكون ذلك عن طريق تعريف الجميع بالمخدرات وانواعها واضرارها على المجتمع والدولة والمستويات كافة وتعريفهم بطرق التخلص منها او مواجهتها لأنه بدون تعاون مستمر بين الجميع لا يمكن محاربة هذه الظاهرة. ان اتباع التدابير التوعوية والتعليمات التي تتبعها الادارة في مواجهة هذه الظاهرة لها اثر فعال يتجاوز حتى اثر المواجهة الجنائية اذا ما توفرت المقومات الاساسية التي تسهم في نجاح هذه المهمة من الادارة والجهات الساندة لها وعلى المستويات كافة.

اشكالية البحث:

ان انتشار ظاهرة المخدرات بشكل واسع يتطلب اتخاذ كافة الاجراءات لمواجهتها, ولا شك ان التدابير التوعوية لها دور فعال في هذه المواجهة اذا توافرت لها المقومات الفعالة, بيد ان هذه التدابير غير مطبقة بشكل صحيح ولا توجد جدية في تطبيقها من المؤسسات على الرغم من الدعوات المستمرة لتطبيقها بشكل يتلائم مع خطورة هذه الظاهرة, وهنا يمكن اثارة التساؤل الآتي: ما هو دور التدابير التوعوية في مواجهة ظاهرة انتشار المخدرات.

اهمية البحث:

تتمثل اهمية البحث في ضرورة تسليط الضوء على التدابير التوعوية من حيث دورها الفعال في مواجهة ظاهرة انتشار المخدرات او الحد منها وما لهذه التدابير من اهمية بالغة في الحد من هذه الظاهرة, وكذلك معرفة الية تطبيق التدابير التوعوية بشكل صحيح من قبل الجهات الادارية التي ينبغي ان تأخذ على عاتقها تطبيق التدابير بشكل يتوافق مع حجم هذه الظاهرة.

منهجية البحث:

في سبيل الالمام بموضوع البحث سنتبع المنهج الوصفي القائم على اساس وصف الظاهرة محل البحث من خلال معرفة اسباب نتشارها بشكل دقيق والاثار المترتبة على ذلك, ثم المنهج التحليلي بهدف معرفة المسائل التي يمكن ان تسهم في حل هذه الاشكالية والحد من ظاهرة المخدرات واثارها الخطيرة.

خطة البحث:

سنقسم هذا البحث الى فرعين, نكرس الاول منهما للحديث عن الاسباب الرئيسية التي ادت الى انتشار ظاهرة المخدرات, ثم نتطرق في الفرع الثاني من هذا البحث الى تحديد التدابير التوعوية التي يمكن ان تطبقها الادارة في اطار مواجهة ظاهرة المخدرات وحسب التفصيل الآتي:

الفرع الأول أسباب تعاطي المخدرات

عرفت المخدرات منذ القدم، وكانت قديما تستخدم لعلاج المرضى والاستفادة من أليافها بطرق مختلفة، لكن مع تطور الزمن وازدياد مستلزمات الحياة في مختلف المجتمعات سواء كان هذا المجتمع رأسمالي أو اشتراكي، حيث أصبحت المخدرات عائقا أمام التنمية الاقتصادية لبعض البلدان وخاصة في العراق ومصر ولبنان، بالإضافة إلى أن التطور التكنولوجي وانفتاح الدول أمام بعضها وغلاة توفير المستلزمات وارتفاع الأسعار لمتطلبات الحياة اليومية للأفراد وازدياد نسبة البطالة في الكثير من دول العالم و التفكك الأسري وارتفاع نسبة العنف الأسري والجرائم كل ذلك أدى إلى ارتفاع نسبة تعاطي المخدرات من قبل الأفراد، كما أن القوانين والتشريعات الوطنية لم تغطي كل المفردات الموجودة بالنسبة لجرائم المخدرات، وهذا أيضاً ساعد في زيادة عدد المتعاطين للمخدرات والاتجار بها على الرغم انه لم يتم لحد ألان تحديد السبب الرئيسي لإدمان المخدرات، عليه سنسلط الضوء على بعض تلك الاسباب من خلال العرض الآتي:

اولاً– الأسباب الاقتصادية:إن العوامل الاقتصادية تعتبر العامل الرئيسي المؤدي إلى انتشار جرائم المخدرات، وتلعب دورا مهما في تفشي هذه الظاهرة، حيث تلجأ إليه دول عديدة وتقوم بزراعة وإنتاج أنواع عديدة منها وذلك بهدف الحصول على أرباح منها حيث تباع وتصدر إلى الدول الأخرى للاستفادة منها من النواحي الطبية، وفي نفس الوقت تباع وتهرب في السوق السوداء وبأثمان باهضه، ويلجأ إليها أيضاً الأفراد بهدف رفع المستوى المعيشي لهم ولعائلاتهم ولتلبية حاجاتهم اليومية، ويدفع الفرد إلى تعاطي المخدرات هربا من الواقع الاقتصادي السيئ الذي يعانون منه والتي تمر به الدول نتيجة للممارسات و السياسات الخاطئة مما ينعكس سلبا على الواقع المعيشي للأفراد، والعراق خير مثال على ذلك رغم إنه دولة غنية بمنتوجاته الطبيعية ولكن بسب سوء استخدام السلطة من قبل الحكومة واندلاع الحروب في الثمانينات والتسعينات أدت إلى انهيار البنية التحتية للبلاد منذ زمن النظام البائد وحتى بعد سقوطه حيث أصبح الفساد الإداري والمالي في إيرادات وسلطات الدولة عاملا رئيسيا للإخلال بالمستوى المعيشي للمواطن العراقي وتأثيره سلبيا على الدخل الشهري للعائلات الأمر الذي دفع الفرد إلى اللجوء لارتكاب الجرائم ومنها المخدرات والإدمان بهدف التخلص من الواقع الاقتصادي السيئ الذي يعاني منه والتخلص من البطالة، وقلة فرص العمل، حيث انه في بداية الأمر يحصل على المواد المخدرة بسهولة وبأسعار زهيدة وبعد الإدمان فانه لا يحصل عليها بسهولة ويجد صعوبة في ذلك الأمر الذي يستغله التجار ويصبحون فريسة سهلة أمام متطلباتهم ودخولهم إلى عالم البيع والشراء للمخدرات مما يؤدي إلى توسيع دائرة المخدرات في الدولة من التجار والمتعاطين، وان الوضع المادي الجيد أيضاً يعتبر عاملا لتشجيع تعاطي المخدرات من قبل الشباب وذلك بحكم قدرتهم على شراء هذه المواد بسهولة إذا كانت البيئة التي يعيشون فيها مشجعة لارتكاب هذه الجرائم[1].كما وان الانفتاح الاقتصادي يلعب دورا مهما في اتساع دائرة المخدرات وذلك بسبب إن الأفراد من خلاله يقومون بالإتجار وتهريب المخدرات وبطرق غير مشروعة لأن هذا يحقق لهم أرباحا كبيرة وبأقل مجهود بدلا من قيامهم باستيراد السلع الضرورية للمواطنين[2].

ثانياً– الأسباب الاجتماعية:تعتبر المخدرات آفة اجتماعية خطيرة في المجتمع، وان عدم التكيف الاجتماعي ما بين أفراد المجتمع عموما وبين أفراد الأسرة تحديدا يؤدي إلى التفكك النفسي للأفراد والمراهقين منهم خاصة، ذلك لأن الأسرة هي المحيط التربوي الذي يكتسب الفرد منها القيم الأخلاقية والتربوية والسلوكية، لذلك فان عدم الانسجام ما بين الوالدين أو غياب أحدهم أو حدوث حالات العنف المنزلي يؤدي إلى عدم الاستقرار النفسي وينعكس على سلوكه وتصرفاته وبالتالي اللجوء إلى المخدرات.كما إن للبيئة المدرسية أيضاً دور بارز في تكوين شخصية الفرد، ذلك لأن المدارس والجامعات هي المساحة التي يجد فيها الأطفال والشباب القيم الأساسية لتكوين شخصيتهم وقابليتهم لمواجهة المجتمع في الميادين المختلفة، وأيضا المكان الذي يعيش فيه الفرد له تأثير واضح على سلوكه وتصرفاته فالفرد الذي يعيش في القرية يختلف تماما عن الشخص الذي يعيش في المدينة ذلك لأن القرية تتميز بالتماسك الاجتماعي إلى جانب المنظومة القيمة التي تسود تلك المناطق[3]، وهكذا.

وعلى ما سبق سنقوم بعرض الأسباب التي تعود للفرد نفسه، والأسباب التي تعود للمجتمع.

١– الأسباب التي تعود للفرد:من أهم الاسباب الذي يؤدي إلى تعاطي المخدرات هو ضعف الوازع الديني لدى الفرد المتعاطي[4]، لأن الالتزام بأحكام الشريعة والسنة النبوية من المناهج الأساسية للعيش الكريم، وان تراجع دور الرادع الديني والأخلاقي قد نتج عنه ضياع الفرد في عصرنا هذا و أكثر من هؤلاء الذين يلجؤون إلى ارتكاب الجريمة بمختلف أنواعها ومنها جرائم المخدرات فيلجأ إلى التدخين أولا ثم إلى المسكرات ويعمد أخيرا إلى المخدرات سواء كان هذا التعاطي بشكل منتظم أم يلجأ إليه في فترات متفاوتة حسب المناسبات والظروف[5]، وان متطلبات الحياة

المدنية الحديثة والتقدم الحضاري والعلمي مما ادى إلى تغيير في حياة الاجتماعية للفرد حيث انه في معظم الاحيان يجد من صعوبة حصول على هذه المتطلبات والمستلزمات ومن اجل نسيان همومه وجلب ملذات الحياة والتخيلات والاوهام الذي يعيش في داخله، يجد نفسه مقبل على المخدرات[٦].ومن جانب آخر ان اعتقاد الشخص بان المخدرات لها تأثير في زيادة القدرة الجنسية لأن أبرز الغرائز الإنسانية وأقواها تأثيرا الغريزة الجنسية لذلك نجد إن نسبة الرجال للإدمان على المخدرات تفوق نسبة النساء، ويرجع ذلك إلى عدم معرفة وإلمام هؤلاء بالثقافة الجنسية لأن المخدرات وان كانت تؤثر في الإدراك وتخدر المراكز العقلية الحساسة مما تسبب حالة النشوة والارتياح في جسم الإنسان ولكن ليس هناك أية علاقة وثيقة ما بين تعاطي المخدرات وزيادة القدرة الجنسية بل يترتب عليه حدوث مشاكل وإمراض للأعضاء التناسلية لدى الرجال[٧].وهناك عامل أخر يساهم ويلعب دورا كبيرا أيضاً في تطور مشكلة الإدمان وهو العامل الوراثي ذلك لأن الأشخاص الذين يمتلكون بعض الجينات المحددة تؤثر في استجابة الجسم للتوتر، مما يؤدي بهم إلى الإدمان. ويرى البعض بان الفراغ في الحياة يعتبر سببا آخر من الاسباب المؤدية إلى تعاطي والادمان على المخدرات[٨]، كذلك تفعل البطالة والتشرد وخاصة في الاوساط الفقيرة والعاملة عاملا مؤديا إلى الإدمان[٩]، وان السفر إلى الاماكن الذي لم يخضع للرقابة الدولة ويتم فيها تناول المخدرات سببا آخر من أسباب التعاطي[١٠].

٢- **الأسباب التي تعود للأسرة** : بينا سابقا بأن الأسرة هي البيئة المناسبة التي يقتبس منها الفرد القيم الأخلاقية والتربوية والإنسانية والتي من خلالها ينعكس على تصرفاته المتمثلة في سلوكه الاجتماعي، وان للأسرة تأثيرا مباشرا على تكوين شخصية الفرد اجتماعيا ذلك لأن من خلالها يتعلم الفرد مفردات الحياة الاجتماعية ويتحدد تصرفاته باختلاف وتغير سلوك الوالدين، ويصبح الأمر مقلقا في حالة الانحراف لأفراد الأسرة وخاصة الكبار منهم أو الاعتياد على المخدرات والمسكرات الذي يؤدي إلى الإهمال وعدم الرعاية بالأطفال وعنايتهم ومتابعة تصرفاتهم ورعايتهم، فان كل هذه العوامل والأسباب تؤدي إلى الانحراف مما يلجأ إلى التعويض عن الحرمان الذي لاقاه فيعوضه باللجوء إلى الإدمان أو تعاطي المخدرات والى جانب الأسرة فأن معاشرة الأصدقاء وفي بعض الأحيان الأقرباء لها دور في توجيه التصرفات الاجتماعية للفرد، وان حسن أو سوء سلوكهم ينعكس على كل من حوليهم وخاصة الشباب منهم، ففي بعض الأحيان وطالما الإنسان بطبيعته لديه حب التقليد والاستطلاع أو المجاراة للأصدقاء والتفاخر بالجراءة والرجولة المبكرة يؤدي إلى تعاطي المخدرات، الأمر الذي ينتهي بالإدمان عليه ولا يستطيع الغنى عنها وبالتالي يؤدي به إلى التهلكة وتعريض حياته للخطر بالإضافة إلى إن للقيم الاجتماعية أيضاً دور بارز ورئيسي لتوجيه الفرد وتختلف هذه القيم باختلاف المكان والبيئة التي يعيش فيها الفرد، ذلك لأن العادات والتقاليد والنظم الأخلاقية تختلف من مجتمع لآخر ومن مكان لأخر حتى إذا كان داخل الدولة الواحدة، فأن العيش في الريف والأماكن النائية يختلف تماما عن العيش في المدينة التي يسودها مغريات الحياة ووسائل الترفيه، وتقوم الحياة فيها على الصناعة والتي تؤدي إلى انعدام الروابط الأسرية و والتمسك بالعادات والتقاليد ، ونظم الحياة الاجتماعية مختلف تماما عن نظمها في القرية التي تتميز ببساطة الحياة الاجتماعية وقيامها على المودة والمحبة وتماسك أفراد الأسرة والعائلة، وفي حال انتقال الفرد للعيش في مجتمع المدينة نجده أمام قيم اجتماعية أخرى ، والعادات والتقاليد لم يتأقلم معها ويكون أمام متطلبات وحاجيات لم يكن بحاجة إليها، ولا يستطيع تأمينها ويعجز عن تحقيقها، لذلك يبحث عن الأشياء التي تعيد له توازنه واستقراره، وهكذا يلجا إلى تناول المسكرات والمخدرات، فيصبح مدمنا ويحتويه المجتمع الجديد والحياة الجديدة[١١].

٣- **الأسباب التي تعود للمجتمع**:مشكلة المخدرات ليس سببها الفرد والأسرة فقط بل يشارك معهم المجتمع أيضاً، ومن هذه الأسباب سهولة الحصول على المواد المخدرة وبأسعار غير مكلفة نتيجة ضعف الإجراءات من قبل الدولة سواء كانت قانونية أم وقائية، وعدم امكانيتها للسيطرة الفعلية على المنافذ الحدودية.ومن جانب أخر التربية والتعليم لهما دور أساسي في تكوين شخصية الفرد ويقع هذا على عاتق الهيئة التدريسية والاجتماعية والنفسية في المدارس والجامعات وذلك من خلال ما ينبغي إتباعه من فضائل وإيجاد آلية مناسبة لمراقبة سلوك الطالب ومتابعته.ان المناهج التعليمية يجب أن تتضمن أهداف تربوية وتعليمية واضحة وان لا تتركز رسالة التربية على التعليم فقط وإنما على الجانب التربوي أيضاً من خلال وضع منهاج يعكس القيم الاجتماعية الصحيحة، لأن في بعض الاحيان تكون البيئة التعليمية وطريقة معاملة الطلاب معاملة قاسية مثل الضرب المبرح والتوبيخ والعنف والذي بدوره ينعكس على سلوكه وتحفزه على ترك المدرسة وبالانخراط بالمجتمع الذي يقوده إلى تعاطي المخدرات والولوج في طريق الجريمة. كذلك وسائل الإعلام تعتبر سببا أخر في انتشار ظاهرة المخدرات بشكل أو بأخر فكلما كان شعار الإعلام هو الوسيلة لبيان ونشر طرق ووسائل ارتكاب الجريمة وسهولة ارتكابها كلما يكون ذلك سهلا واعتياديا أمام الفرد واللجوء إلى التقليد والاستفادة من الخطوات المتبعة من قبل المجرمين الآخرين، وكذلك التعامل السيئ من جانب وسائل الإعلام مع موضوع المخدرات وتعاطيها حيث يعطي المجال لغير المتخصصين الحديث عنها بشكل غير علمي[١٢].

الفرع الثاني انواع التدابير التوعوية للحد من ظاهرة المخدرات

من نافلة القول ان هناك الكثير من الجوانب الاجتماعية والإدارية والإعلامية وغيرها والتي تتعلق بالتوعية من ظاهرة المخدرات التي تتبعها الادارة في سبيل مواجهة هذه الظاهرة او الحد منها بشكل يتلائم مع حجم الظاهرة والاثار المترتبة عليها، ومن أهم هذه الأدوار ما يأتي:

اولاً- الدور الديني:يجب أن يكون الوعي الديني ذا طبيعة عامة ، يتميز بالبساطة لكي يفهمه العام والخاص ، وكذلك بالاستمرارية ، مع مراعاة كل من الإيجاز المزعج والإطالة المملة. لا يكون للوعي تأثير مباشر بشكل قاطع ، ولكن قد يستغرق الأمر عدة أشهر لإحداث التغيير المنشود والغرض المنشود[١٣]، والوعي الديني بظاهرة المخدرات هو بيان لهيمنة الإسلام عليها ونذكر من النشاطات الدينية إقامة قسم الشؤون الفكرية والثقافية في الأمانةِ العامةِ للمزاراتِ الشيعيةِ الشريفةِ وبالتعاون مع مزار الصحابيّ الجليل الشهيد زيد بن صوحان العبديّ (رضوان الله تعالى عليه) في محافظة البصرة ندوةً ثقافيةً بعنوان ((دور المزارات الشيعية في مكافحة المخدرات)) ، حيثُ حاضرَ فيها معاون الأمين العام للمزاراتِ سماحة السيد الدكتور هاشم العوادي ، وسط حضور عدد من الوجهاء والأهالي من الزائرين وعوائلهم وجرى خلال الندوة تناول العديد من القضايا المتعلقة بموضوع المخدرات، وضرورة تحصين الشباب من هذه الآفة التي تفتك بمن يتناولها مع أهمية توعية الأسر والعوائل بما ينتج من تفتيت للمجتمع اذا انتشرت هذه الظاهرة الخطيرة[١٤]. أذ نرى ان الادارة في كل من العراق ومصر ولبنان لها دور اساسي في هذا المجال من خلال اقامة الورش والندوات الدينية والتوعوية من خلال الاقسام الثقافية وبما يظهر خطر هذه المخدرات على المجتمع وبيان اهمية ذلك في مواجهة تفشي هذه الظاهرة التي تعد من اخطر الظواهر على المجتمع, ولعل ما يشاهد من اليوم من برامج دينية وتجمعات يمكن ان يكون لها نتائج داعمة في هذا السياق.

ثانياً- الدور التربوي:تلعب المؤسسات التعليمية دورا مهما للغاية في التوعية بمخاطر وعواقب تعاطي المخدرات من خلال دمج الأنشطة المدرسية في الموضوعات التي تتحدث عن المخدرات وأضرارها ودمج هذه الموضوعات في المناهج الدراسية المهمة، يمكن للمؤسسات التعليمية عقد اجتماعات منتظمة للآباء لمساعدة الآباء على أن يصبحوا أكثر وعيا من خلال تقديم المشورة حول كيفية حماية أطفالهم من المخدرات[١٥].ولا شك ان الدور التربوي يعد دور فعال كثيراً في الحد من هذه الظاهرة التي اخذت تنتشر في المدارس والجامعات ومؤسسات الدولة الى الحد الذي لا يمكن السكوت عنه, وان الدور التربوي له اهمية بالغة في هذا الاتجاه وبما يحقق اهداف الادارة من مواجهة هذه الظاهرة بشكل حقيقي. وبالرجوع الى الدول المقارنة كالعراق ومصر ولبنان نجد انها غالباً ما تلجأ الى استخدام الاساليب التوعوية التي تملكها الادارة في مجال الدور التربوي الذي يعد من اهم الادوار في هذا السياق, فلا شك ان استخدام الاساليب التربوية بشكل صحيح وحث من يخضعون للتربية على ترك العادات السيئة او الابتعاد عنها وبشكل خاص تلك المتعلقة بجانب المخدرات سواءً من حيث المتاجرة بها او الادمان عليها, ففي العراق مثلاً بدأت المدارس وبتوجيه من وزارة التربية بألقاء محاضرات اساسية لتوعية طلبتها عن مخاطر واضرار المخدرات, وفي مصر هناك اقسام خاصة في بعض المدارس تعنى بهذا الشيء, وكذلك في لبنان حيث تأخذ ادارة المدارس وبعض المؤسسات الاخرى على عاتقها تنظيم الجانب التربوي وتسليط الضوء على المخدرات وطريقة معالجتها.[١٦]

ثالثاً- الدور الإعلامي:تؤدي وسائل الاعلام دورا محوريا في توعية افراد المجتمع وتحسيسهم بانهم المشكلات والآفات المنتشرة بين مختلف الفئات، وهذا يعود بالدرجة الاولى الى قدرة وسائل الاعلام على التأثير بشكل كبير في نفسيات الجماهير، خاصة وسائل الاعلام السمعية البصرية، حيث ان الصورة لها وقع كبير على المشاهد[١٧].ومن هذا المنطلق فان الادارة لها ان تستخدم وسائل الاعلام الحكومية او غيرها من وسائل الاعلام الاخرى للتأثير على الكثير من المسائل الاجتماعية او لتوجيه المجتمع نحو امر معين بالنظر للتأثير الكبير لهذه الوسائل, فلها مثلاً ان توجه وسائل الاعلام بمحاربة ظاهرة المخدرات من خلال بث برامج توعوية تذكر الافراد بمخاطر المخدرات على الافراد او على انسجة الجسم سواءً على المستوى القريب ام البعيد. ولا يقف الامر عند هذا الحد بل انها قادرة على تسليط الضوء على كل الحالات التي تمت من خلالها اكتشاف حالات معينة وبيان الجزاءات التي تطال الاشخاص الذين يدمنون على المخدرات او يتاجرون بها وكذلك الاجراءات التي يمكن ان تطالهم والاثار السلبية التي قد تترتب بحقهم او بحق اسرهم بعد فقدان احد ابنائها, بمعنى ادق ان وسائل الاعلام يمكن توجيهها نحو محاربة هذه الظاهرة بالشكل الذي يتوافق مع مواجهة الظواهر الشاذة ومنها بطبيعة الحال ظاهرة انتشار المخدرات.[١٨]ولا شك ان التشريعات في كل من مصر ولبنان والعراق تجيز للإدارة استخدام وسائل الاعلام لمواجهة المخاطر التي تصيب المجتمع, بل ان وسائل الاعلام ملزمة بالوقوف مع الادارة في محاربة كل الحالات الضارة او التي تصيب بعض فئات المجتمع بشكل مباشر او غير مباشر.

رابعاً- الدور الحكومي: تتحمل الدولة عبئا كبيرا لمنع الإدمان بسبب ملكية وسائل الإعلام المختلفة، وأجهزة التحكم التي تمتلكها ، والقوانين التي تسنها. وجميع الوسائل والادوات الاخرى التي يمكن ان تسخرها الدولة لمواجهة الحالات التي تصيب المجتمع او تؤثر في ابنائه بشكل سلبي. كما شرعت الحكومة العراقية بجميع أجهزتها الأمنية ودوائرها بحملة جديدة لتخليص البلد من آفة المخدرات التي تفتك بالشباب وبالمجتمع كاملا، وبدأت الحكومة العراقية باستحداث مديرية مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بعام ٢٠١٧ لتتشكل في كل مراكز الشرطة دائرة تابعه لهذه المديرية[١٩]، كما أن الأمانة العامة لمجلس الوزراء دعت إلى ضرورة التنسيق بين المؤسسات المعنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية من خلال إقامة ندوات من قبل مجلس النواب العراقي معنونه بـ (مكافحة المخدرات قرار جماعي) برعاية رئيس مجلس النواب، بالإضافة إلى ممثلين عن مجلس القضاء الأعلى ومدير مكتب الأمم المتحدة[٢٠], بالإضافة إلى أدوار كثيرة أخرى اجتماعية وأمنية ثانوية.اما في مصر فقد اشارت بعض الدراسات الى ازدياد حالات الادمان بشكل كبير جداً في الفترة الاخيرة, ويعود ذلك لأسباب كثيرة اهمها تفشي ظاهرة الفقر وتوفر المخدرات بشكل كبير وسهولة تعاطيها وانشغال الدولة في بعض الامور, لذلك كانت الحاجة ملحة لضرورة تكثيف الجهود الكبيرة والفعالة من قبل الدولة لمواجهة هذه الظاهرة فعدلت الكثير من تشريعاتها ومنحت الادارة صلاحيات واسعة في اطار مواجهة المخدرات او القضاء عليها.[٢١]وفي لبنان وبعد انتشار هذه الظاهرة بشكل كبير في السنوات الاخيرة اخذت الحكومة على عاتقها اصدار التشريعات اللازمة لمواجهتها سواءً بإيجاد تشريعات جديدة او تعديل التشريعات القائمة ومنح الادارة صلاحيات واسعة في مواجهة انتشار المخدرات خاصةً بين الفئات العمرية الصغيرة والمتوسطة, وكان نتيجة ذلك ان انخفضت نسبة التعاطي بشكل معقول قياساً مع السنوات السابقة.[٢٢]ومن كل ما تقدم نخلص الى القول ان الادارة تملك من الاساليب التوعوية ما يكفيها لمواجهة ظاهرة انتشار المخدرات سواءً من حيث استخدام وسائل الاعلام المرئية او المسموعة او من خلال الدور التربوي او المناهج الدراسية او غير ذلك من الادوار الاخرى التي يمكن استخدامها في اطار مواجهة ظاهرة المخدرات, وان هذا الدور له تأثير مباشر في توعية الافراد وحثهم على ترك المخدرات او تجنبها لما لها من اثار سلبية كبيرة على المجتمع بشكل عام وعلى اقتصاد الدولة ونظامها السياسي.

الخاتمة

يظهر ان انتشار المخدرات بالشكل الذي اصبحت عليه يمثل ظاهرة غير صحية وادت الى اثار وخيمة عل المجتمع والنظام القانوني والاخلاقي داخل المجتمع, مما دفع الدولة الى تسخير كافة اجهزتها لمواجهة هذه الظاهرة ومواجهة اسباب ظهورها بهذا الشكل داخل المجتمع, ومن اهم وسائل الادارة ما يعرف بالتدابير التوعوية التي تتخذها في اطار مواجهة الاعمال غير القانونية لظاهرة انتشار المخدرات وعلى العموم فقد توصلنا في نهاية بحثنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن ان تسهم في تحقيق شيء من الفائدة وهي تتمثل بالآتي:

اولا النتائج: تتمثل اهم النتائج المتعلقة بموضوع بحثنا بما يأتي:

١- ان ظاهرة انتشار المخدرات تعد من اهم الظواهر خطورة على حياة المجتمع والافراد لأثارها الوخيمة التي لا يمكن تداركها الا في الحالات التي تتخذ الدولة كافة الاجراءات القانونية الكفيلة بمواجهة هذه الظاهرة او الحد منها.

٢- هناك الكثير من الاسباب التي تسهم في انتشار ظاهرة المخدرات في كل من مصر والعراق ولبنان اهمها الاسباب الاقتصادية المتمثلة في حالات الفقر وغيرها من الحالات الاخرى وكذلك الاسباب الاجتماعية المتمثلة في تفكك المجتمع او وفاة الابوين او عدم وجود معيل للأسرة, وغير ذلك من الاسباب الاخرى التي تسهم في انتشار ظاهرة المخدرات.

٣- ان انتشار هذه الظاهرة ادى الى عزم الدول على اتخاذ اجراءات رادعة اهمها تشريع قوانين داخلية وكذلك عقد اتفاقات دولية للحد من ظاهرة المخدرات, اذ انظم العراق الى الكثير من الاتفاقات الدولية وشرعت لبنان قانون لمواجهتها وعدلت مصر العديد من تشريعاتها لمواجهة ذلك.

٤- تتخذ الادارة في العراق ومصر ولبنان بعض التدابير التوعوية المتمثلة في بث الثقافة الدينية التي تحرم المخدرات للحد منها وكذلك تفعيل الدور الاسري في متابعة الاطفال وحسن تربيتهم ونشأتهم في بيئة امنة نظيفة بعيدة عن الاسباب الداعية لانتشار ظاهرة المخدرات.

٥- كذلك الدور التربوي القائم على اساس ادخال مفردة مكافحة المخدرات في المناهج للتعليم بمخاطرها واسبابها واثارها وطرق الوقاية منها وكذلك الدور الاعلامي وما له من اهمية في مواجهة هذه الظاهرة.

ثانياً التوصيات: تتمثل التوصيات بما يأتي:

١- ان التدابير التوعوية رغم اهميتها الا انها من الناحية العملية غير معمول بها بشكل صحيح لذلك نوصي المشرع العراقي والمصري واللبناني بضرورة تفعيل هذه التدابير بالشكل الذي يتلائم مع خطورة هذه الظاهرة.

٢- نوصي بضرورة ادخال هذه التدابير في قانون مكافحة المخدرات في العراق والزام الادارة بالعمل بها ووضع جزاءات قانونية على من يمتنع او يهمل القيام بواجبه المتعلق بهذه التدابير لأهميتها في مواجهة ظاهرة المخدرات.

٣- تفعيل الدور الرقابي لمؤسسات الدولة على موظفيها وكذلك الزام الجامعات والمدارس بتشديد الرقابة على الطلبة لانهم اساس المجتمع وان هذه الظاهرة بدأت تنتشر بشكل كبير في اروقة الجامعات والمدارس ولذلك نرى ضرورة مواجهتها قبل تفاقمها بشكل اكبر, ويكون ذلك من خلال تعديل التشريعات في مصر والعراق ولبنان وبما يتناسب مع حجم الخطورة لهذه الظاهرة .

٤- نوصي بعقد الندوات والورش والمؤتمرات المتعلقة بمواجهة المخدرات لتعريف الناس بخطورتها واسباب تفشيها وطرق مواجهتها, ويكون ذلك من خلال ايراد هذه المسائل في صلب التشريعات او الانظمة التي تصدر في الدول المقارنة في مصر ولبنان والعراق.

٥- التعامل مع هذه الظاهرة بجدية اكبر وفرض جزاءات قانونية رادعة على حالات المتاجرة وتفعيل النصوص العقابية في قانون العقوبات بحق المتاجرين وكذلك المدمنين على ان تكون هناك مدارس علاجية تتوفر فيها العلاجات والاجهزة اللازمة.

٦- على الرغم من الاجراءات المتخذة لمواجهة ظاهرة المخدرات الا اننا نوصي المشرع في العراق ومصر ولبنان بضرورة تعديل التشريعات القائمة بشكل مستمر وتفعيل النصوص القانونية التي يمكن ان تحد من حالات الادمان او المتاجرة والزام الادارة بالعمل المستمر لتقليل مخاطرها.

المصادر

اولاً الكتب:

١- الجابري، محسن، (٢٠١٨), العملي والتطبيقي لجرائم المخدرات والتحقيق فيها، دراسة تحليلية لواقع المخدرات في العراق، العراق, المكتبة القانونية.

٢- المهندي، خالد، (٢٠١٣) المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، قطر.

٣- شعبان، صباح كرم، (١٩٨٤) جرائم المخدرات، دراسة مقارنة، ط١، لبنان, ١٩٨٤.

٤- درويش، مجيد مجهول، (٢٠٠٧) ، التنظيم القانوني لدور الإدارة في مكافحة المخدرات، مصر, ٢٠٠٧.

٥- الشورابي، عبد الحميد، والدناصوري، عز الدين، (٢٠٠٦) ، المسؤولية الجنائية في قانون المخدرات، مصر, دار النهضة العربية.

٦- الملاح، محمد بخيت، (١٩٣٨) الإدمان على المخدرات (أخطاره أسبابه ووسائل القضاء عليه)، مصر, مكتبة الجامعة المصرية.

٧- السويدي، عادل، (٢٠٠٦) جريمة جلب المخدرات وطرق مكافحتها، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر.

٨- منصور، عبد المجيد، (١٩٨٦) الإدمان أسبابه ومظاهره والوقاية والعلاج، سلسلة كتب مكافحة الجريمة، المملكة العربية السعودية، ط١ ، مركز أبحاث مكافحة الجريم.

٩- الأزهر، ضيف، ومحمد، ذيب، (٢٠١٨) التوعية الإعلامية ودورها في مكافحة المخدرات والوقاية منها لدى الشباب، مج٢، ج٤.

١٠- جاسم, انس صبحي, (٢٠١٦) الدور الايجابي لوسائل الاعلام في العصر الحديث, مصر, دار النهضة العربية.

ثانياً البحوث:

١- القاضي, عبد العزيز توفيق, (٢٠١٠) المواجهة التشريعية لجرائم المخدرات, مجلة كلية الحقوق جامعة المنصورة , (مصر), مج٣, ج٥.

٢- جلال, احمد توفيق, (٢٠١٧), البدائل القانونية لمواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية, مجلة كلية القانون جامعة الموصل, (العراق) , ع٢, ج٤.

٣- امانة, زهير رشيد, (٢٠٢٢), دور السلطة التشريعية في الحد من ظاهرة المخدرات, دراسة مقارنة, مجلة المعرفة, (سوريا), ع ٥, ج ١٣.

ثالثاً المقالات:

١- مقال منشور على الانترنت، أخبار الأمانة العامة للمزارات، ندوة ثقافية عن دور المزارات الشيعية في مكافحة المخدرات، ١٨-١٢-٢٠٢٢، متوفر على الموقع التالي: www.mzaratiraq.com

٢- عاصي، ريا، (٢٠٢٢), وكالة الأنباء العراقية، تحقيقات وتقارير، www.csbinet.iq.com

٣- الأمانة العامة لمجلس الوزراء، جمهورية العراق، ٢١ شباط ٢٠٢٣، متوفر على الرابط التالي: www.csbinet.iq.com

رابعاً المصادر الاجنبية:

1 - THE AMERICAN ACADEMY OF PEDIATRICS, (1/12/2007),

2- "The Role of Schools in Combating Illicit, Substance Abuse ", publications, Retrieved 22/1/2022. Edited.

Sources

First – Books :

1- Al-Jabri, Mohsen, (2018), Practical and applied drug crimes and their investigation, an analytical study of the reality of drugs in Iraq, Iraq, The Legal Library.

2- Al-Mohannadi, Khaled, (2013) Drugs and their psychological, social and economic effects in the Gulf Cooperation Council countries, Qatar.

.3- Shaaban, Sabah Karam, (1984) Drug Crimes, a comparative study, 1st edition, Lebanon, 1984,

4- Darwish, Majeed Unknown, (2007), the legal organization of the administration's role in combating drugs, Egypt, 2007,
5- Al-Shorabi, Abdel Hamid, and Al-Danasouri, Ezz El-Din, (2006), Criminal Liability in the Drug Law, Egypt, Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
6- Al-Mallah, Muhammad Bakhit, (1938) Drug addiction (its dangers, its causes and means of eliminating it), Egypt, Egyptian University Library.
7- Al-Suwaidi, Adel, (2006) The crime of importing drugs and ways to combat them, PhD thesis, Cairo University, Egypt.
8- Mansour, Abdul Majeed, (1986) Addiction, its causes and manifestations, prevention and treatment, Crime Fighting Books Series, Saudi Arabia, 1st edition, Crime Prevention Research Center.
9- Al-Azhar, Dhaif, and Mohamed, Theeb, (2018) Media awareness and its role in combating and preventing drugs among young people, Journal of Society and Sports, Algeria, Volume 2, Part 4 .
10- Jassim, Anas Sobhi, (2016) The positive role of the media in the modern era, Egypt, Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Second – Research:

1- Al-Qadi, Abdel-Aziz Tawfiq, (2010) The Legislative Confrontation of Drug Crimes, Journal of the Faculty of Law, Mansoura University (Egypt) Vol. 3, Part 5
2- Jalal, Ahmed Tawfiq, (2017), Legal Alternatives to Confront Drugs and Psychotropic Substances, Journal of the College of Law, University of Mosul, (Iraq), No. 2, Part 4 .
3- Amanah, Zuhair Rashid, (2022), The role of the legislative authority in reducing the drug phenomenon, a comparative study, Al-Ma'rifa Magazine, (Syria), issue 5, vol. 13 .

Third – Articles :

1- An article published online, News of the General Secretariat of Shrines, a cultural symposium on the role of Shiite shrines in combating drugs, 12-18-2022, available at the following website: www.mzaratiraq.com
2- Assi, Raya (2022), Iraqi News Agency, investigations and reports, www.csbinet.iq.com
3- General Secretariat of the Council of Ministers, Republic of Iraq, February 21, 2023, available at the following link: www.csbinet.iq.com

Fourth - Foreign sources :

1- (THE AMERICAN ACADEMY OF PEDIATRICS, (1/12/2007)

•2- The Role of Schools in Combating Illicit, Substance Abuse ", publications, Retrieved 22/1/2022. Edited"

هوامش البحث

[١] مجهول، ٢٠٠٧، ٧-٨.
[٢] الجابري، ٢٠١٨، ٢٩.
[٣] مجهول, ٢٠٠٧,٦-٧.
[٤] المهندي، ٢٠١٣، ٦٧.
[٥] الجابري،٢٠١٨, ٢٥.
[٦] شعبان، ١٩٨٤، ٣٨.
[٧] الجابري، ٢٠١٨, ٢٥.
[٨] الشورابي، الدناصوري، ٢٠٠٦، ٢٤.
[٩] الملاح، ١٩٣٨، ٤٤.
[١٠] المهندي، ٢٠١٣, ٦٧.
[١١] الجابري، ٢٠١٨, ٢٥-٢٦.
[١٢] شعبان، ١٩٨٤, ٣٢ .
[١٣] منصور، ١٩٨٦، ٢٧٨-٢٨١.
[١٤] السلامي, ٢٠٢٢, ٢٨.
[15] THE AMERICAN ACADEMY, 2007, 45.
[١٦] جلال, ٢٠١٧, ١٣٢.
[١٧] الأزهر ، ٢٠١٨، ١٥٢-١٥٣.
[١٨] جاسم, ٢٠١٦, ٧٨.
[١٩] عاصي، ٢٠٢٢, ١٣.
[٢٠] الأمانة العامة لمجلس الوزراء، جمهورية العراق، ٢١ شباط ٢٠٢٣
[٢١] توفيق, ٢٠١٠, ٢٥٣.
[٢٢] امانة, ٢٠٢٢, ٧٦.